

بسم الله الرحمن الرحيم

ورقة بعنوان :

التحديات التي تواجه التنمية المحلية في العالم العربي

إعداد :

أ / علي جرقندي النعيم

د / إيمان احمد محمد

أ / طارق محمد سليمان

أغسطس ٢٠٠٧

طبيعة التحديات التي تواجه التنمية المحلية في العالم العربي

المحور الاول : مفاهيم التنمية المحلية

■ أهداف الورقة :

تهدف الورقة إلى إبراز اطر ومحاور التنمية المحلية من خلال الوقوف على المفهوم التخطيطي والآفاق العامة للتنمية وطبيعة التحديات التي تقف في وجه تحقيق افضل معدلات التنمية المحلية في العالم العربي والسودان وكيفية تجاوز هذه التحديات بإيجاد البيئة المواتية لتحقيق طفرة تنموية محلية شاملة ومتوازنة .

■ مفهوم التنمية المحلية :

قضية التنمية المحلية ظلت هي القضية المحورية في جميع الدول العربية بتفاوت انظمتها ومواردها ومجتمعاتها ولم تخل استراتيجيات لأي من الدول العربية عن الحديث عن التنمية المحلية الشاملة (اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية ...إلخ) وربطها بحركة المجتمع وتطلعاته واشواقه ولكن يبقى السؤال الهام كم تحقق في ظل هذه الاستراتيجيات من نسبة التنمية المحلية المجتمعية ؟

وهنا تتفاوت الاجابات بتفاوت المحصلة الحقيقية في كل بلد من بلدان العالم العربي . التنمية مصطلح تتعدد الآراء والمدارس في تعريفه وتحديده خاصة بين السياسيين والمفكرين في العالم الثالث - ذلك انه بالرغم ان قضية التنمية ظلت هي الهاجس والشاغل لدول العالم الثالث إلا أنها ظلت مرتبطة بمفهوم التنمية على النهج والنموذج الغربي الذي ساد مناطق العالم الثالث ومن بينها العالم العربي خلال الحقبة الاستعمارية السابقة ولذلك قصر مفهوم التنمية وركز على النمو الاقتصادي المادي وتعظيم الناتج القومي الإجمالي وكاد ان يكون هذا المفهوم هو المعيار الاساسي لقياس التنمية والتقدم في كثير من الدول النامية ولم يجد الجانب الآخر المتعلق بالنواحي الاجتماعية اهتماماً كبيراً وبالتالي نلاحظ في كثير من الاحيان الاختلال الواضح في التوازن بين جانبي التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي الاثر السلبي لذلك في تحقيق التنمية المتوازنة .

هناك بعض الجهود التي بذلت لتحديد مفهوم التنمية المحلية بصورة تزيل اللبس والغموض وتثير الطريق امام المخططين والسياسيين لتحقيق التنمية الفعلية في بلدانهم .
فقد عرفت التنمية بشكل عام بأنها عملية اقتصادية اجتماعية تستهدف في نهاية امرها تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع ويكون تحقيقها شراكة بين المجتمع المحلي و الدولة .
بعض علماء الاجتماع يعرفون التنمية بأنها ثمرة الجهود الرسمية والشعبية لإحداث تغييرات هيكلية في البنى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع - وهم في ذلك يربطون بين التنمية والتغيير الاجتماعي ويجعلون الأمر تلازماً بينهما .

هناك مفهوم آخر وخاصة في دول العالم الثالث يتحدث عن التنمية الشاملة ويقصد بذلك مجموعة العمليات التي تهدف إلى احداث تحولات هيكلية في كافة الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية أي انها مجموعة محركات تستهدف كل جوانب الحياة في وقت واحد .

في العالم العربي عرفت مواثيق العمل العربي المشترك التنمية الشاملة بأنها عملية ادارية يمكن ضبطها والتحكم فيها لصياغة بناء حضاري اجتماعي متكامل يؤكد فيه المجتمع هويته وذاتيته وابداعه ومن ثم لا تتحقق التنمية عن طريق النقل والتقليد فقط ولكن لابد من استصحاب عملية الابداع والتجديد كشرط لازم من شروطها وهذا لا يمنع بالطبع من عمليات الاقتباس والتكيف والاستفادة من تجارب الآخرين .

التنمية بهذا المفهوم تصبح ذات بعد حضاري يهدف إلى تحقيق كرامة الانسان واشباع حاجته الروحية والمادية والاجتماعية والثقافية وكذلك ذات بعد انساني ذلك لان الانسان هو هدف التنمية ووسيلتها ، فلا بد من مشاركة المواطنين في تحقيق هذه التنمية حسب قدراتهم وطاقتهم ومواهبهم في وضع الخطط والتعبير عن الحاجات والاختيارات .

تأسيساً على ما تقدم يمكن ان نقول ان تخطيط التنمية في أي مجتمع من المجتمعات العربية وخاصة المجتمع السوداني نو النسيج الاجتماعي المتعدد الثقافات والعرقيات والبيئات لابد ان يأخذ في الاعتبار الاوضاع الاجتماعية بكل قيمها وعاداتها وتقاليدھا القائمة فتغيير حياة الناس التقليدية وادخال عناصر جديدة من انماط الحياة المادية والفكرية هي بداية لانطلاق في حركة التنمية الشاملة والمتوازنة ، ذهب إلى ذلك الدكتور محمد الزلبناني حيث اشار إلى ان

التجارب اثبتت بأن المجتمعات التي تسعى للنهوض بمواطنيها لابد لها من تحقيق الغاية النوعية أي تغيير الانسان بمعنى ادخال قيم ومفاهيم جديدة يتغير بها الجانب الفكري والوجداني والعاطفي في نفوس الافراد والجماعات .

إن التطور والتنمية المحلية في المجتمعات فيها جانب يتم بصورة طبيعية وتلقائية وهذا بطيء في حركته بإعتباره تحرك هاديء يتم من غير خلخلة لتراكمات العادات والتقاليد والموروثات والبعض الآخر وهو المهم يحدث من خلال طرح وتبني افكار التغيير والتجديد وفق خطط وبرامج محددة تتبناها الدولة وتسعى لمشاركة المواطنين في تبنيها وانجاحها ولكن هذا المنهج كثيراً ما يصطدم بالعوامل الاجتماعية التي تعوق تقدمه وتقعه عن تحقيق العمق التنموي المنشود .

فكثير من المجتمعات ومن بينها المجتمع السوداني على وجه الخصوص نجده من النوع المحافظ على قيمه وتقاليد وموروثاته ويأبى التخلي عنها حتى ولو كانت تقف في بعض الاحيان عكس تيار تقدمه وتطوره .

■ أنماط التنمية :

من خلال أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يمكن ان نجمل انماط التنمية في الآتي :

١/ النمط الطليق او الحر :

هذا النوع من التنمية نشأ تاريخياً على اساس مذهب الحرية الاقتصادية القائم على اقتصاد السوق ونظرية الائتمان وما يترتب عليها من اوضاع اجتماعية من المبادئ الفردية والملكيات الخاصة .

وهذا هو المتبع في النظم الغربية بشكل عام ، ولعل اليابان هي النموذج الامثل له خارج خارطة الغربية والتي تحقق لها بموجب ذلك الانتقال مباشرة من الاقطاع إلى الرأسمالية التي حققت لهم الاستقرار النفسي والاجتماعي .

في العالم الثالث وفي دول الخليج العربي خاصة نجد ان معدلات التغيير الاقتصادي والمادي قد تجاوزت كثيراً معدلات التغير الاجتماعي والثقافي ذلك لتفجر البترول في هذه الدول فانتقلت بنظام حرق المراحل من مرحلة البداوة لمرحلة التصنيع ولكن عقليات هذه المجتمعات لم تتغير بنفس تغير المعدل المادي .

٢/ التنمية الموجهة :

هنا نجد ان الاقتصاد القومي يقوم على التخطيط المركزي وملكية الدولة لوسائل الانتاج (النظم الاشتراكية) ولكن ظهر ان هذا النمط من التنمية يفتقر لأهم المقومات المتمثلة في المشاركة الطوعية للمجتمع لإحداث التغيير بقبول الخطط والبرامج المطروحة .

٣/ التنمية المتوازنة :

هنا نمط وسط بين النمطين يقوم على فلسفة توازن البعدين معاً بإحداث التغيير الاقتصادي وفي نفس الوقت تتغير تبعاً لذلك سلوكيات المجتمع وافكاره وتقاليده بما يتماشى ويتوازن مع النمو الاقتصادي .

حاول السودان في عام ١٩٩٠م ومن خلال انعقاد المؤتمر القومي للتنمية ان يخطط ويتبنى نهجاً حضارياً للتنمية مستلهماً الواقع السوداني بمكوناته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وراثه الحضاري . ثم عاد وضمن ذلك كله في برنامج الاستراتيجية العشرية (١٩٩٢م - ٢٠٠٢م) ولكن يبدو ان الظروف السياسية والاقليمية والامنية بالبلاد لم تمكن من تحقيق الاهداف التنموية المتوازنة بالصورة المطلوبة حتى الآن .

٤/ معايير قياس التنمية في المجتمعات :

أ- المعيار الاقتصادي :

وهو معيار يقوم على اعتبار ان الاقتصاد هو الركيزة الاساسية للنمو العام .

ب- نوع الإنتاج السائد في المجتمع :

هذا المعيار يحدد به منزلة المجتمع من التقدم والنمو . فإذا كان المجتمع يعمل في الانتاج الاولي كالرعي والزراعة كان مجتمعاً مبتدئاً أو نامياً وإذا كان يمارس الصناعة والتجارة فهو مجتمع متقدم .

ج - متوسط الدخل القومي :

كل ما كان دخل الفرد عالياً كان المجتمع متقدماً وكل ما كان مستوى الدخل منخفضاً كان المجتمع متخلفاً ، هذا المعيار لا يخفي ضعفه فمتوسط دخل الفرد في بعض دول البترول يرقى بمجتمعاتهم إلى مصاف التقدم والنمو وواقع الحال يؤكد غير ذلك تماماً .

د - درجة العمران :

وهذا معيار يربط التقدم بدرجة العمران فالبلدان التي تكثر فيها الحواضر وتسود فيها انماط الحياة المدنية ينسب اليها النمو والتقدم وهذا من المعايير التي اشار اليها ابن خلدون في مقدمته منذ فترة طويلة .

هـ - بعد نوعية و جودة البيئة :

فهو يتضمن الابقاء علي البيئة نقيه و نظيفة . و هنالك ستة مؤشرات للحكم علي تقدم دولة او مجتمع او تاخرهما و ركيزتهما في نقاء او عدم نقاء (تلوث) البيئات الطبيعية ، و المادية ، و الاقتصادية ، و الاجتماعية و الصحية و السياسية و ان اي تطور موجب في اي من هذه الابعاد المجملة او فيها مجتمعة (و دون ما نقص او سلب في اي منها بطبيعة الحال) انما يمثل نمواً متقدماً .

و - بعد العلاقات الانسانية المتبادلة :

ان الثقة و الحب و الاحترام المتبادل ووسائل الاتصال و مظاهر العدل و المساواة و التزام المؤسسات الدستورية بالدستور و القوانين و المشاركة في كل اشكالها : سياسية و اجتماعية و اقتصادية تميز المجتمعات بالتقدم و هذا ما اكده كنيث و وللكنسون (Kenneth & Wilkinson) في التمييز بين التقدم و التخلف .

ز - التناسب بين معدل زيادة السكان و الانتاج :

في هذه الحالة تعتبر المجتمعات التي يتزايد معدل سكانها بأكثر مما يتزايد معدل الانتاج فيها تعتبر مجتمعات متخلفة او نامية ، اما المجتمعات التي يتكافأ فيها المعدلان او يزيد معدل الانتاج فيها عن معدل تزايد السكان تحسب من المجتمعات المتقدمة .

ح - القياس الحديث لمعايير التنمية والذي يشمل ناتج جميع المعايير المشار اليها اعلاه و يخضع للحساب الرقمي لمعدلات التنمية.

■ المفهوم الحضاري والثقافي للتنمية :

قد يجد البعض أنه ليس من الضروري استدعاء مفهومي الثقافة والحضارة (أو بالأحرى "التحضر" بالمعنى القيمي) عند تحديد ماهية التنمية المستقلة، وواقع الأمر أن لهذين المفهومين أوثق العلاقة وأكثرها مباشرة بمفهوم التنمية المستقلة، وذلك أن رواد نظرية التنمية تعاملوا في كتاباتهم مع إشكالية التنمية على أنها ظاهرة ثقافية، بل تداعوا من أجل تحقيق التنمية انطلاقاً مما أطلقوا عليه "الثقافة المدنية"، حيث اعتبروا أن وجود هذه الثقافة شرط ضروري لتحقيق عملية التنمية برمتها. ومن ناحية أخرى فإن الحضارة سواء في سياقنا هذا أم في أدبيات التنمية عموماً هي الإطار الذي يؤطر عملية التنمية، وهي الهدف الذي تسعى التنمية لتحقيقه. ، من خلال صياغة نموذج حضاري أو اللحاق بالركب الحضاري أو التحضر ، او اكتساب بعض صفات الحضارة .

و من المحتمل ان ينطلق العمل المؤدي الي التغيير الثقافي و الاجتماعي من داخل المجال الديني (حيث نجد علي سبيل المثال ان ظهور الدين الاسلامي قاد اكبر حركة تغيير في ثقافة المجتمع العربي ثم الاسلامي فيما بعد ، و في تنظيمه الاجتماعي ، و شتي نواحي حياته) او من داخل النطاق التكنولوجي العلمي (كالثورة الثقافية المصاحبة لاكتشاف الزراعة ، او اكتشاف البخار ثم الكهرباء ... الخ) كما قد تنطلق شرارة التغيير من داخل النطاق الاقتصادي (كتطور التجارة و اساليب الدارة الصناعية ... الخ) او من داخل النطاق السياسي (كظهور النظم الديموقراطية ، او تطور الحركات العمالية و تعاضمها و اتخاذها دوراً سياسياً مؤثراً ... الخ) .

فكل تلك المظاهر المؤثرة عبارة عن طاقات فكرية و روحية جبارة يتطلب تحقيقها سلوكاً اجتماعياً واسع النطاق بعيد المدى ، يكون هو نفسه حركة نمو للتغيير و التنمية .

المحور الثاني : تحديات التنمية المحلية في العالم العربي :

■ التحديات التي تواجه التنمية المحلية في العالم العربي :

هنالك عدد من التحديات التي تواجه التنمية المحلية في العالم العربي و يمكن إيجازها في الأتي :

١- الاثنية وتحديات التنمية المحلية :

الاثنية في تعريف مبسط هي إظهار كينونة الذات من خلال الجماعة الصغيرة في المجموعة ، أنها شعور بالانتماء لجماعة متجانسة فوق شعور الشخص بالانتماء لأسرته وهذه الجماعة تقترض في عموم أحوالها أن تشترك في نفس التاريخ ونفس اللغة ونفس الدين .
التعددية الاثنية تعتبر ظاهرة عامة تشمل كل بقاع العالم دون استثناء بغض النظر عن تقدم الدولة أو تخلفها لذلك هي السمة التي تميز دولة اليوم إلى درجة يصعب معها الحديث عن دولة تتمتع بتجانس سكاني كامل .

لقد كشفت دراسة أجريت في هذا الصدد انه من بين ١٣٢ دولة مستقلة في العالم لا توجد سوى ١٢ دولة فقط تتمتع بالتجانس الثقافي بينما تتراوح درجة التعدد الثقافي بين ١٠ و ١٥ % فيما تبقى من الدول .

برزت هذه الظاهرة إلى الوجود ابتداء بسبب تفكك الإمبراطوريات الضخمة ، والتي تشمل شعوباً مختلفة وأماً متفرقة في الأديان واللغات والثقافات إلى وحدات اصغر لم تتطابق فيها الحدود السياسية مع الواقع الأثني فانقسمت جماعة عرقية وافدة مثلاً إلى عدة وحدات سياسية وعلى عكس ذلك تماماً ضمت الدولة الواحدة في داخلها جماعات مختلفة اشد الاختلاف وأعراقاً متباينة اشد التباين إلى درجة لم تجد معها شعوب بعض هذه الوحدات السياسية أي قواسم مشتركة من لغة أو دين أو عرف سوى هذه الرقعة الجغرافية والوحدة السياسية الجديدة التي تجمعها ، مما قاد إلى صراعات حادة بين هذه الجماعات تريد كل منها إن تكون ثقافتها أو دينها أو لغتها هي المسيطرة وترفض هيمنة الجماعات الأخرى عليها .

وتم اتفاق عام بين العلماء في مجال العلوم السياسية بأن الصراعات والمشاحنات العرقية شأنها شأن الفقر والتخلف ، تسبب مشاكل خطيرة تهدد استقرار الدول النامية والدول المتقدمة

على حد سواء . كل ذلك حمل الكثيرين من المفكرين للقول بخطورة تلك الافرازات ومساسها للأمن الثقافي والفكري للعالم العربي و الإسلامي لما تشكله من تهديد مباشر للميراث الثقافي له ، وظهرت مصطلحات تعكس حالة القلق والتوجس من زحف الثقافة الانجلو أمريكية مثل الغزو الفكري ، الاختراق الثقافي ، العولمة الثقافية وعلى الرغم من ذلك كله ظلت الثقافة العربية بمفهومها العام والثقافة الوطنية المحلية تشكل بؤادر أمل للبقاء والمقاومة والصمود امام أي زحف خارجي ، ومستندنا في ذلك مقومات مستوحاة ومستنبطة من واقع البلاد العربية وأوضاعها العامة ونلخصها في الآتي :

أ/ أنظمة الحكم :

من الفرص المتاحة لصمود الثقافة العربية والمحلية حماية أنظمة الحكم في البلاد العربية لها.

ب/ القوة الروحية :

تعتمد الثقافة العربية على قوة روحية معنوية ذات تأثير عالمي قوي في الإسلام فإذا تعرضت لأية محاولات هجوم من جراء تداعيات العولمة وإجراءاتها وأدواتها واستطاعت التأثير على بعض من أبناء وأصحاب هذه الثقافة فإن ذلك يلقى معارضة شديدة لدى الشعوب الإسلامية المتطبعة بالثقافة العربية الإسلامية .

ج/ الاتجاه المضاد للعولمة :

تزايدت ردود فعل مضادة نحو العولمة وإجراءاتها لقولبة الثقافات الأخرى وتطبيعها في ثقافة واحدة وتتمثل في اتجاهات الرفض المنتشرة بين أوساط المثقفين والنخبة من المبدعين ، وبمقتضى هذا المقوم فكلمنا زادت محاولات السيطرة والاختراق الثقافي عن طريق الانفتاح والتعددية المشبوهة زاد الشعور لدى الفرد بضرورة التمسك بالخصوصية الثقافية ، حيث ازدادوا مع الانفتاح تمسكاً بالهوية الوطنية .

٢- البطالة وتحديات التنمية المحلية :

وفقاً لتعريف منظمة العمل الدولية فان البطالة هي حالة الفرد القادر على العمل ويرغب في العمل ويبحث عن فرص عمل ولا يجد فرص العمل المطلوبة وليس له مورد رزق .

تعتبر البطالة مظهراً انسانياً واجتماعياً واقتصادياً سالباً ومفهومها لا يرتبط بالإنسان فحسب بل يتعداه إلى مصادر الثروة وسبل استغلالها فان لم يحدث الاستغلال المطلوب لهذه الثروة فإن في ذلك تعطيل لها وتزداد فرص البطالة عندما يكون الاقتصاد الحر سائداً فحينها يكون سوق العمل عرضة لتقلبات العرض والطلب .

وفي تقرير الاقتصاد العربي الموحد لعام ٢٠٠٢م تضمن الكثير من المؤشرات الاقتصادية الحيوية ذات الصلة بتوجهات التنمية والتحديات التي تواجهها مستقبلاً .

وأشار التقرير إلى ان البطالة تعتبر احد أهم التحديات التي تواجه الاقتصاديات العربية في هذه المرحلة وخلال السنوات المقبلة نظراً لانعكاساتها العميقة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، ويوضح التقرير ان عدد سكان الوطن العربي بلغ نحو الـ ٢٨٤ مليون نسمة عام ٢٠٠١م وارتفع إلى نحو ٣٠٠ مليون بنهاية عام ٢٠٠٢م وذلك بمعدل زيادة سنوية ٢,٥% وهو من بين أعلى المعدلات مقارنة بمعدل النمو السكاني في العالم ولكن مقابل هذا التطور يلاحظ تذبذب الأداء الاقتصادي من خلال أرقام الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية في السنوات الأخيرة . وما الجرائم التي نطالعتها يوماً على صفحات الحوادث من اغتصاب وسرقة وقتل وعنف ، ما هي إلا اصدق ترجمة وأدل تعبير عن حالة التخبط والواقع المتردي لشباب عاجز عن نيل ابسط حقوقه ، شباب يمتلك الطاقة والطموح ولا يجد المنفذ الطبيعي لتوجيهها ، وللأسف قبل ان يبادر المجتمع بالسؤال : لماذا انتشرت هذه الجوانب السلبية بادر بالإدانة دون ان يبحث وينقب في جذور المشكلة الأصلية وهي البطالة وقلة فرص العمل المتاحة امام الشباب .

٣- الهجرة وتحديات التنمية المحلية:

ليست الهجرة هي انتقال من مكان لآخر فقط ولكن لها دلالة وأهمية اجتماعية قصوى فهي تعني قبل كل شيء الانفصال تقريباً من جميع الروابط الاجتماعية من ناحية وتوزيع العلاقات الاجتماعية للأفراد من ناحية أخرى .

و يعتبر الإنسان أكثر الكائنات الحية انتشاراً أو حركة ف منذ بدأ الخليقة تراه لم يثبت في بيئة واحدة ، واعتبر المجتمعات البشرية مسرحاً دائماً له ولتقلبه فيما بينها .
هكذا نرى ان ظاهرة الهجرة تعد من الظواهر الاجتماعية المشروعة التي عرفتها البشرية على مر التاريخ .

ونجد ان هنالك عدة اختلافات في التعاريف المتصلة بالهجرة بين الدارسين للظاهرة على اعتبار أنها من أهم الموضوعات التي تناولتها الدراسات الحديثة في علم السكان .
فتعرف الهجرة بأنها الانتقال الطبيعي (الفيزيقي) للفرد أو الجماعة من مجتمع إلى آخر .
ويتضمن هذا الانتقال عادة ترك وضع اجتماعي معين ، والدخول في وضع آخر مختلف عن الوضع الأول تمام الاختلاف . وقد يستخدم مصطلح الهجرة للإشارة إلى التغيير في إقامة الفرد من دائرة أو وحدة من الوحدات التقسيم الإقليمية إلى دائرة أو وحدات أخرى .
وجاء في تعريف آخر للهجرة على أنها انتقال أفراد من الناس من بلد إلى بلد للبحث عن الكسب والعيش أو للبحث عن أعمال (يدوية) أو خدمات (عقلية) يؤدونها وان يعيشوا فيه مدة تكفي ان يتداخلوا مع أهله .

ويعرف قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة الهجرة بأنها شكلاً من اشكال انتقال السكان من ارض تدعى المكان الأصلي أو مكان المغادرة إلى ارض أخرى تدعى مكان الوصول أو المكان المقصود ، ويتبع ذلك تغير في مكان الإقامة .

ومن استعراض وجهات النظر المختلفة حول مفهوم الهجرة ، تبين أن هذا المفهوم قد يتضمن معنى ضيقاً جداً ، مثل مجرد الانتقال الجغرافي من منطقة إلى أخرى ، وقد يتسع هذا المفهوم بحيث يصحب هذا الانتقال الجغرافي تغير في محل إقامة المهاجرين مدة زمنية معينة في المنطقة المهاجر إليها .

من واقع عموم تعريف الهجرة يمكن تسمية انماط من الهجرة نوجزها في الآتي :

أ - الهجرة الوافدة :

هل هي المشكلة أم الحل ؟ ساعدت البطالة على جعل الهجرة والسفر إلى الخارج حلماً يراود أذهان الكثير من الشباب ، وتقول الإحصائيات انه خلال الـ ١٥ سنة الماضية تزايد عدد الذين يعبرون الحدود سعياً وراء حياة أفضل بشكل مستمر ، ونحن في أوائل القرن الحادي والعشرين هنالك فرد واحد من كل خمسة وثلاثين شخصاً حول العالم يعيش كمهاجر وإنما إذا جمعنا كل المهاجرين في مكان واحد فإنهم سيكونون دولة هي الخامسة على مستوى العالم من حيث تعداد السكان . ويلخص العالم الديموغرافي الفرنسي الكبير ألفريد صوفي إشكالية الهجرة بقوله : (إما ان ترحل الثروات حيث يوجد البشر ، وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات) .

ويستقطب الشرق الأوسط أكثر من ١٠% من مجموع المهاجرين في العالم وتستضيف الدول الغنية في الخليج العربي أعلى نسبة للعمالة المهاجرة في العالم ، وتقدر المنظمة الدولية للهجرة بتحفظ بأنه يوجد حالياً ١٤ مليون مهاجر دولي و ٦ ملايين لاجيء في الشرق الأوسط وتستضيف السعودية أكبر عدد من السكان الأجانب يقدر بـ ٦,٢ مليون ، ويقدر عدد الأجانب في دولة الإمارات بـ ١,٧ مليون والكويت بـ ١,٣ مليون .

ويكون الهنود أكبر مجموعة من المهاجرين في المنطقة ٣,٢ مليون ويأتي بعدهم المصريون ١,٨ مليون ،، والباكستانيون ١,٢ مليون ، و يتركزون في السعودية بشكل رئيسي وبلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى .

٢- هجرة الكفاءات العربية :

وجانب آخر مظلم للبطالة على الرغم من ان الدول العربية تعتبر من الدول النامية علمياً واجتماعياً وحتى اقتصادياً فهي لم تكن كذلك في الماضي ، ويشهد لها التاريخ بأنها لطالما قادت العالم ، وكان أبناؤها أعلاما في العلوم والفنون والحضارة .

والناظر المتفحص في سجلات التاريخ يجد أدلة بينة على ان الأمة العربية لديها مواهب ممتازة والتي إذا ما اتاحت لها الفرصة فإنها تحقق إنجازات باهرة يشهد لها الجميع ، وما التأخر الذي تعاني منه هذه الأمة الآن إلا بسبب عدم وجود البيئة الصالحة للكشف عن هذه الكنوز وصقلها .

واكبر دليل على ذلك هو استقطاب الدول الغربية للعديد من صفوة الكفاءات العربية وتقديم كافة المغريات وسبل الرعاية لهم ، ويبقى الوطن العربي محروماً من التطوير والإبداع ولعل هذا من أخطر الأسلحة التي يستخدمها الغرب في مواجهة عمليات التنمية في الوطن العربي . وللأسف الشديد فقد باتت هجرة هذه الكفاءات ظاهرة عامة تنتاب الوطن العربي بأكمله ولا تقتصر على قطر واحد ، بل وأصبح الأمر لا يشمل فقط الدول العربية الفقيرة وإنما امتد أيضاً إلى الدول الغنية كذلك ، وأخذت هذه الهجرة تتزايد باستمرار وبنسب عالية جداً من عام لآخر ، مما نتج عنه خسائر كبيرة لا تقدر بثمن سواء في الموارد البشرية أو الاقتصادية فحوالي ٧٥% من كفاءات العالم الثالث موجودة في ثلاث دول غنية هي أمريكا وكندا وإنجلترا . كما يقدر الخبراء ان ما تجنيه الولايات المتحدة من وراء هجرة الأدمغة إليها بنصف ما تقدمه من قروض ومساعدات للدول النامية ، وبريطانيا ٥٦% اما كندا فالعائد الذي تجنيه يعادل ثلاثة اضعاف ما تقدمه من مساعدات للعالم الثالث .

ونعزي هجرة المواهب والكفاءات العلمية العربية إلى عوامل داخلية وخارجية ، وتتمثل العوامل الداخلية في التغيرات الاجتماعية والحضارية التي يشهدها الوطن العربي ، فهجرة الكفاءات والمواهب العربية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع السائدة في المجتمع العربي ، وهي ظاهرة تكونت نتيجة سوء تكوين المجتمع والخلل القائم في تركيبته الاجتماعية وعدم استقرار الأوضاع مما يضطر الموهوبين للبحث عن سبل لتأمين الحياة في مجتمعات أخرى ، فضلاً عن الدوافع الاقتصادية والتي تمثل أهم أسباب الهجرة نتيجة الفقر والبطالة وسوء النظام الاقتصادي ، بالإضافة إلى عجز النظم التعليمية عن مواكبة التطورات المعرفية الحديثة وغلبة أسلوب الحفظ والتلقين عليها ، كما أن غياب التخطيط العلمي يكرس تشتت جهود العلماء وعدم وضعهم في الأماكن المناسبة .

اما العوامل الخارجية فتتمثل في ان الدول المتقدمة أخذت في وضع خطط علمية مدروسة لاستقطاب هذه الكفاءات وتقديم كافة سبل الرعاية والتسهيلات لهم .

ومن هنا يتبين ان هجرة الكفاءات العربية تشكل خسارة فادحة للوطن العربي على المدى القريب والبعيد ، وتكرس لمزيد من التبعية للغرب مما يتطلب وضع استراتيجية عربية عاجلة يتضافر فيها الجميع وترتكز على تشجيع الإبداع والمبدعين وتطوير نظم التعليم ، ووضع

الفرد المناسب في المكان المناسب ، والعمل على استعادة العلماء وتسهيل تبادل الكفاءات العلمية بين الأقطار العربية المختلفة .
كل هذا إن أردنا استعادة ريادتنا العلمية المفقودة والتي قامت النهضة والحضارة الغربية على أكتافها .

٣- الهجرات الداخلية في الدول العربية :

تعتبر الهجرات الداخلية من أهم إشكاليات التنمية المحلية ، و من المعروف إن الهجرة الداخلية تنقسم إلي أربعة أنواع رئيسية و هي :

أ - الهجرة من المدن إلي المدن . ب- الهجرة من الريف إلي الريف .

ج - الهجرة من المدن إلي الريف . د- الهجرة من الريف إلي المدن .

و تعتبر الاخيره هي الأكثر تأثيراً في العالم العربي ككل حيث إن العالم ككل يتجه نحو التحول إلي الحضرية مما يؤدي إلي هجرة السكان من الأرياف إلي المدن و بالتالي يؤدي إلي إفقار الأرياف سكانياً و في نفس الوقت يؤدي إلي الضغط علي المناطق المهاجر إليها (المدن) مما يؤثر علي كل اشكال التنمية .

٤- القيم الاجتماعية السائدة :

من المعروف ان القيم الاجتماعية تلعب دوراً هاماً في تكوين البناء الاقتصادي و كذلك الاجتماعي و الثقافي و السياسي للمجتمعات فهي كما يقولون الاطار المرجعي للسلوك الفردي و هي القوي الدافعة للسلوك الجمعي و تحتاج عمليات التنمية الي انماط سلوكية جديدة و بالتالي تحتاج الي قيم جديدة تدفع الي اهداف التنمية و تقودها الي الطريق الصحيح و لذا فانه اذا كانت القيم الاجتماعية جامدة و متخلفة واجهت برامج التنمية عقبات شتي في التنفيذ و من القيم و المعايير التي تعوق التنمية ما يلي علي سبيل المثال .

أ. الانعزالية و الإتكال علي الغير .

ب.عدم الايمان بالعمل اليدوي و احترامه .

ج.عدم تقديس العمل كقيمة .

د. عدم الاعتراف باهمية المرأة و دورها في المجتمع مما ينتج عنه تعطيل لطاقت نصف

المجتمع تقريباً

هـ . سوء ادارة الوقت .

بالإضافة إلي العوامل التي ذكرت هنالك عوامل أخرى تقف في وجه التنمية المحلية في العالم العربي نذكر منها :

١- سوء توزيع السكان : بلدان فقيرة كثيرة العدد وأخرى غنية قليلة السكان .

٢- العجز الغذائي

٣- هشاشة القاعدة الصناعية

٤- الجنون الاستهلاكي

٥- الهيمنة التكنولوجية الأجنبية

٦- الاستنزاف الاجنبي المجحف للموارد الاساسية

٧- فوضى التخطيط وغياب التنسيق بين برامج التنمية

٨- غربة مؤسسات الانماء الاقتصادي والاجتماعي

٩- زيادة المديونية

١٠- عدم توفر مقومات الحكم الراشد المتمثلة في الشفافية والمحاسبة والمشاركة الشعبية والكفاءة في مستويات الحكم المختلفة .

١١- غياب الفكر الاداري المستتير

١٢- غياب الدعم و التشجيع الاكاديمي للبحوث .

■ كيفية معالجة تحديات التنمية المحلية والشاملة في الوطن العربي :

لقد استقر في ادبيات التنمية العربية وفي وثائقها الرسمية على المستويين القطري والقومي ان الانسان هو هدف التنمية ، وانه هو صانعها ووسيلتها لتحقيق منفعه حاضراً ومستقبلاً . وقد تمت صياغة ذلك الهدف في مصطلحات مثل (بناء الإنسان العربي) أو (تنمية الموارد البشرية) . وهذه الصياغات وغيرها مما يركز على العامل البشري في التنمية ، إنما تلفت الانتباه إلى مركز النقل في المحصلة النهائية لمدخلات الخطط الإنمائية في آمادها القصيرة والمتوسطة والطويلة وبالقدر الذي تؤثر فيه تلك المدخلات على كيان الإنسان ، ومستوى معيشته ونوعية حياته وعلاقات البشر بعضها ببعض في الاتجاه المنشود ، وان

المدخلات المادية والأنشطة والسياسات وتعبئة الموارد قد حققت منجزات إنمائية أدت إلى إسهام ملحوظ في التنمية البشرية بناءً ومورداً وظروفاً ونتائج .
وفي الوقت ذاته فإن البشر هم صانعو التنمية المختلفة وسلعها وخدماتها ومعارفها ومهاراتها وتنظيماتها ومؤسساتها .

ومن خلال جهودهم الفكرية والعلمية تتم تعبئة موارد المجتمع الأخرى لكي ينجم عنها الحجم والنوع الامثل للإنتاج الذي يعتمد على إنتاجية العامل وهذه الإنتاجية إنما يعتمد التزايد في معدلاتها على الدافعية للعمل الإنساني في إطار مجتمعي يحدد الحوافز والأجور والمكانات الاجتماعية والقناعات النفسية والمعنوية المرتبطة بتقسيم العمل وأنواعه وثماره وعوائد هذه الثمار . وفي سياق هذه الديناميات والمقومات الاجتماعية ينشط الإنسان فكراً وفعالاً وتنظيماً لكي يكون صانع حياته وتنمية موارده من خلال العمل المنتج والمثمر والمجزي وسوف نتعرض بصورة مختصرة لمجالات الموارد ومصادرها اللازمة لتحقيق الحاجات الأساسية للتنمية المحلية في العالم العربي والسودان .

١/ استثمار الموارد الطبيعية :

يدخل في هذا المجال الأرض والأنهار والبحار والثروات المعدنية والطاقة الشمسية والهوائية ومناظر الطبيعة ، وقد استخدمنا كلمة استثمار بدلاً من استغلال الموارد انطلاقاً من الحاجة في استغلال الموارد الطبيعية إلى المحافظة على طاقتها الإنتاجية قدر الامكان والى عدم تلوث بيئتها مما يضعف من إنتاجيتها فضلاً على ما تسببه للإنسان من مخاطر صحية .
و يمتلك العالم العربي ٥١ % من احتياطات الفسفور العالمية ، و ١٤ % من احتياطات الغاز الطبيعي و احتياطي لا يستهان به من الحديد الخام ، كما يمتلك حوالي نصف الاحتياطي العالمي من البترول ، و تبلغ الإيرادات الاجمالية المتحققة عن استغلال تلك الموارد مبالغ لا يستهان بها من اجمالي دخل الدول العربية .

ويشير الخبراء إلى ان هناك مجالات واعدة ومثمرة من الموارد الطبيعية في وطننا العربي لم يتم اكتشافها بعد ،

٢/ ترشيد الإنفاق :

ويرتبط الترشيح باستخدام الموارد الطبيعية ذاتها وبما تنتج من سلع أو تبيحه من مرافق ومن أمثلة ذلك ترشيح الإنفاق في استخدام الطاقة وفي استخدام المياه الصالحة للشرب أو المياه لري المزروعات أو في استخدام المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية أضف إلى هذا ترشيح في استهلاك السلع الترفيهية والمظهيرية والتقليل إلى أقصى حد ممكن من هدر الموارد في استخدام الخدمات أو تخزين الحبوب أو صيانة الآلات والمعدات والمحافظة على رأس المال في الأرض حتى لا تتصحّر الأرض والصيانة في المصانع حتى لا يتدهور أو ينخفض حجم الإنتاج الصناعي .

٣/ تطوير البيئة الاجتماعية والسياسية :

يرتكز تطوير البيئة والمؤسسات الاجتماعية والسياسية على توسيع وتعميق قاعدة المشاركة الجماهيرية المنظمة على مستويات ثلاثة : مستوى صناعة واتخاذ القرار ، مستوى التنفيذ لمهام التنمية المحلية ومشروعاتها وأخيراً مستوى توزيع ثمرات التنمية توزيعاً عادلاً . وهكذا تمتد عملية المشاركة الجماهيرية إلى مؤسسات العمل الديمقراطي على مختلف المستويات الوطنية والمحلية وإلى زيادة فرص العمالة التي تحتاج إلى تكثيف في عمليات التنمية المحلية كما يرتبط بذلك تطوير السياسات والمؤسسات الخاصة بتوزيع الثروة والدخل والسلطة ، إلى غير ذلك من مستلزمات تطوير البيئة الاجتماعية والسياسية التي تتيح القاعدة والمناخ والدينامية اللازمة لتوفير الحاجات الإنسانية بصورة مطردة ومتنامية .

٤/ إعداد القوى العاملة :

لسنا هنا في مجال التأكيد على أهمية الإطار العام للتنمية البشرية في إعداد القوى العاملة والتي تمثل عنصراً هاماً إن لم يكن أهم عنصر في عمليات الإنتاج قادرة على السيطرة على الموارد الأخرى وعلى توفيرها ، بل وعلى خلقها فضلاً على الاستثمار الأمثل لها من خلال الإنتاجية البشرية العالية .

ومن الضروري أن نشير هنا إلى أن إعداد القوى البشرية ينبغي أن يمتد إلى الجنسين (ذكور وإناث) أن إعطاء أولوية متقدمة لتعليم المرأة وتدريبها إلى أقصى ما تؤهله لها

طاقاتها في مختلف الأنشطة الاقتصادية يعتبر ضرورة ملحة في إعداد القوى البشرية في أقطار الوطن العربي ومن هنا كانت الأهمية في تكوين الاتجاهات الملائمة للتحكم الذاتي في وسائل إشباع الحاجات وعدم الخلط بينها وبين النزوات والشهوات والاقتناع بان الحياة الكريمة لا تستلزم بالضرورة إتباع الأنماط الغربية في الاستهلاك وفي أساليب إشباع الحاجات .

٥/ الحفاظ على سلامة البيئة :

الحفاظ على سلامة البيئة من التدهور أو التلوث هو الإطار السليم للتنمية المطردة التي تستهدف إشباع احتياجات الإنسان حاضراً ومستقبلاً للأجيال اللاحقة ، ويدخل في سلامة البيئة تصور قدر من التوازن النسبي بين موارد البيئة في تطورها من ناحية وبين حجم السكان ونموه على الآماد المتوسطة والبعيدة ، ولا شك ان معدلات النمو العالية للسكان في الوقت الذي تكون فيه الموارد الاقتصادية أو يتوقع لها ان تظل محدودة في معدلات نموها سوف يجعل من النمو السكاني عبئاً ثقيلاً على الأرض والماء بل والهواء كما سيكون عبئاً ثقيلاً على استهلاك السلع والاستفادة من الخدمات والتخلص من الفضلات وغير ذلك من المشكلات التي ترهق البيئة وتؤدي إلى تدهور نوعية الحياة فيها .

وتتضح مشكلات التضخم السكاني في المدن الكبيرة والعواصم حيث يتم التزاحم السكني وتساء أحوال المرافق الصحية وتشتد الحاجة للمساكن فيتم الاعتداء على الأراضي الزراعية لاستخدامها في إقامة المباني . ويتفاعل مع ذلك كله مشكلات الضجيج وتلوث الهواء وفقدان معايير الجمال والإمتاع أضف إلى هذا أيضاً ما قد ينجم عن ضعف الوعي الصحي من انتشار الحشرات والقوارض الناقلة للأمراض وكثرة التعرض للأمراض المهنية لعمال المصانع وانتشار المخدرات وغير ذلك من انحرافات الشباب .

٦/ اعتماد الأساليب التكنولوجية :

لم يعد هنالك شك في أهمية الاعتماد على الأساليب والمنتجات التكنولوجية في سبيل زيادة الإنتاج وتطوير الإنتاجية ومع إدراكنا لأهميتها الكبرى إلا أنها ليست بديلاً عن الجهد البشري متمثلاً في العقل المفكر والإدارة العازمة والمشاركة العامة في تحقيق مستوى التقدم المنشود

وإذا كان نقل التكنولوجيا واستيرادها من الخارج ضرورة ملحة نظراً لفعاليتها في بعض الأنشطة الاقتصادية فإنه من الضروري كذلك العمل على الاستغلال الأمثل للتكنولوجيا المحلية في العالم العربي وتطويرها لتحقيق عائد أوفر كما وأفضل نوعاً .

كذلك يتطلب الأمر ان تسعى مؤسسات البحوث العلمية واكاديميات التكنولوجيا إلى خلق تكنولوجيا محلية تتطلبها احتياجات التنمية وتحديات التقدم وذلك باستجلاب التقنية الحديثة مع تطويعها وفقاً للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية ... الخ

٧/ التثقيف والتوعية :

ان لوسائل التثقيف والتوعية دوراً رئيسياً في التعريف بحاجات الإنسان وبالوسائل الملائمة لإشباعها ، وتعبئة الجهد البشري لتوفير الإنتاج أو ترشيد الاستهلاك أو الحفاظ على البيئة او تنظيم الإنجاب او غيرها من مستلزمات التنمية البشرية . ومن الضروري ان تؤلف مؤسسات التعليم النظامي وغير النظامي وأجهزة الإعلام والثقافة سيمفونية متكاملة لا نشاز فيها بالنسبة لتكوين القيم والاتجاهات والحوافز والدافعية الموجهة للسلوك الإنساني المنشود بحيث يتحقق التنامي والثراء في مستويات إشباع الحاجات الإنسانية .

٨/ التعاون الدولي :

وأخيراً فإن من أهم الموارد اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية وتحسين مستوى المعيشة في أقطار العالم العربي هو التعاون الدولي المتكافئ بينها وبين أقطار العالم الصناعي وهو ما عرف بإسم تأسيس نظام عالمي جديد ، ومن ثم فإن مزيداً من التنظيم والأحكام للتبادل والتعاون بين دول الجنوب ، والجنوب سوف يتيح قدراً من حرية الحركة والاعتماد الجماعي على الذات مما سوف يدفع بعمليات التنمية نحو التركيز على الوفاء بحاجات الإنسانية لمواطنيها .

وعلى دول الجنوب أيضاً ان تعبئ ما لديها من قوة ضاغطة على الدول الصناعية ليتحقق حلم (القرية العالمية) التي يتعاون فيها البشر جميعاً من اجل رخاء الإنسانية جميعاً .

٩/ التكامل الإنمائي العربي :

وأخيراً وليس آخراً فإن قضايا التنمية المحلية وما تستلزم من إشباع لحاجات الإنسان العربي ، كل إنسان عربي سوف لن تبلغ ما لدى الأفراد والشعوب العربية من طموحات إلا في تكامل عربي يشمل إبعاد التنمية الاقتصادية مادياً ومالياً ، وأبعادها الاجتماعية والتربوية والثقافية والإعلامية ويتم هذا التكامل من أجل تحقيق مشروع نهضة حضارية عربية جوهرها التنمية المحلية وتحديد طاقات الإنسان العربي إلى التفرغ لترسيخ دعائم هذه النهضة العربية من أجل مزيد من الرخاء والرفاه لنفسه ولغيره من البشر .

والخلاصة ان إشباع الحاجات الإنسانية للتنمية المحلية في الوطن العربي إنما يتطلب نمواً اقتصادياً متصلاً وتوزيعاً عادلاً للثروة والدخول على المستويين الوطني وبين الدول ، وديمقراطية تسعى إلى تأكيد المشاركة الشعبية على مختلف المستويات وهذا بطبيعة الحال سوف يتحقق عن طريق استثمار أفضل للموارد يعزز نموها ويرشد استخدامها فضلاً على الحفاظ على سلامة البيئة من خلال سلوك اجتماعي يضمن التعايش السليم بين الإنسان والطبيعة ، والموائمة المستمرة بين الموارد والحاجات الإنسانية للأجيال الحالية والمقبلة ولا شك من ان التكامل الإنمائي العربي هو الإطار الفعال الذي لا بديل عنه من أجل رفاه الإنسان العربي حاضراً ومستقبلاً .

المحور الثالث : نماذج من العالم العربي في إطار التنمية المحلية :

▪ السودان نموذجاً :

▪ مقدمة :

يعتبر السودان اكبر الدول الافريقية و العربية مساحة ، اذ تبلغ مساحتها ما يقرب مليون ميل مربع . و تمتد هذه المساحة بالقرب من خط الاستواء الي مدار السرطان . ويخترقها من الجنوب و الشرق نهر النيل بروافده العديدة . و يضم السودان ما يقارب ٥٧٢ قبيلة رئيسية تعيش علي الرعي و الزراعة و الصيد ، و شهدت السنوات الاخيرة تقدماً في المجالات الصناعية و التعدينية .

▪ السودان ونظريات التنمية :

إذا بحثنا عن موقع السودان من خلال الطرح النظري الذي سقناه عن التنمية نجد ان السودان قد تبنى ولو نظرياً سياسة الانعتاق الحضاري وحدد لذلك مرتكزات اساسية يمكن ان نوجزها في الآتي :

أ- تحديد التوجه الحضاري

ب- استقلالية القرار

ج- الاعتماد على الذات من خلال الانسان السوداني لإحداث التقدم المنشود واعادة توزيع ثمار هذا التقدم بعدالة على افراد المجتمع الذين يصنعون هذا التقدم .

د- بناء النهضة التنموية المتوازنة على اساس الاصاله المتمثلة في المشروع الحضاري الاسلامي والمعاصرة التي تأخذ بكل جديد لايتعارض مع الاصاله ، وهذه المرتكزات الاساسية تستهدف إلي :

١- التكامل الاجتماعي الذي هو احد مكونات و ضمان نجاح التنمية في السودان

٢- الاسرة هي نواة المجتمع و لبنته الاولى . الاهتمام بها وتنظيم قدراتها وتأمين مقومات حياتها وحمايتها ضرورة لتمكينها من الاطلاع بمسؤولياتها تجاه افراد مجتمعها .

٣- الانتماء الوطني والقيم الروحية والاجتماعية التي تفرز ذلك الانتماء وتحرسه بكونها نابعة من تراث المجتمع وواقعه ومشكلة لهويته .

٤- تنمية روح المسؤولية الاجتماعية والمهنية باعتبارها واجباً عاماً وتحقيق الربط بين الحق والحاجة من جهة والواجب والمسؤولية من جهة أخرى لإيجاد المجتمع المنتج العادل وإلغاء أشكال الاتكالية والاستغلال .

٥- المشاركة الشعبية في أحداث التنمية

٦- الأخذ بالنظرية الكلية للتنمية المتوازنة وضرورة التخطيط العلمي لها ومراعاة العدالة في توزيع ثمارها بين الريف والحضر والبادية ومراعاة توجيهها بصون حقوق المواطنين وأشباع حاجاتهم الأساسية وتكافؤ العائد مع الجهد المبذول .

٧- استهداف تحقيق الأمن و السلام و الاستقرار من خلال برامج التنمية العملية والمقنعة التي تأخذ في الاعتبار خصائص النسيج الاجتماعي السوداني بتعددياته الثقافية والعرقية والدينية والبيئية .

■ التحديات التي تواجه التنمية المحلية في السودان :

أ- التعددية في السودان :

إن موقع السودان الوسيط وخصوبة أراضيه ووفرة مياهه وتسامح أهله ، قد جعله مركز جذب لكثير من المهاجرين من الشمال والغرب والشرق ، وكانت نتيجة الهجرات المتتالية على أراضيه والتزاوج بين المهاجرين والسكان المحليين ، وجود اختلافات في الجوانب العرقية والدينية والثقافية حتى غدت التعددية هي أهم ما يميز السودان مع ملاحظة ان هنالك تداخل واضح في هذه الجوانب فهناك جماعات تتوحد في الأصل العرقي ولكنها تختلف في الدين ، وأخرى تتوحد في الجوانب الدينية وتختلف في الأصل العرقي أو اللغة التي تتحدث بها ، وهكذا إن تحليل الخلفية التاريخية للصراع في السودان يشير إلى ان هناك عقبات أساسية تعمل على تعويق السلم والتنمية المحلية منذ فجر الاستقلال ومنها :

١- التمايز على أساس التنوع العرقي

٢- تنوع اللهجات

٣- صراع الأديان والمعتقدات

٤- اختلاف سبل كسب العيش واستغلال الموارد الطبيعية

وفوق هذا كان للحراك السكاني بالغ الأثر في حركة التنمية

ب- النزوح :

والنزوح يعتبر من المعوقات لعملية التنمية لما يترتب عليه من آثار أهمها :

١- هجرة الأرض وانهيار الحياة في الريف

٢- الإفساد البيئي

٣- مقابلة تكلفة إضافية غير محسوبة

٤- التفكك الأسري

٥- ازدياد نسبة الجريمة

٦- العمران غير المرشد

٧- معاناة النازحين الدائمة

ج - العطالة :

العطالة تعتبر أيضاً من المعوقات لعملية التنمية .

ومن أهم أسباب العطالة في السودان :

١- ندرة رأس المال وقلة الاستثمار

٢- سوء التخطيط التعليمي

٣- عدم تنظيم سوق العمل

٤- انخفاض مستوى التدريب

٥- وجود نظام الاسره الممتدة

٦- عدم تشجيع الدولة للأعمال الحرة

٧- عدم وجود نوعية اقتصادية بغرض تشجيع الادخار

٨- النفقات المرتفعة على الأمن (نسبة لاستمرار الحروب الأهلية) وهذا يقودنا إلى ارتفاع

نسبة الفقر والتي تعتبر من المعوقات التي تحد من عملية التنمية المحلية في السودان .

د- التعصب العرقي والجهوي :

لا شك أن الإنتماء القبلي امر متأصل في الشخصية السودانية على الرغم من ضعفه في

بعض المناطق الا ان عدم التنمية المتوازنة والشعور بالظلم ادى إلى ظهور النعرات العصبية

والجهوية التي تؤثر حتماً في مسيرة التنمية .

هـ- قصور التنمية الاقتصادية :

تلعب التنمية الاقتصادية دوراً مهماً في تأسيس التعددية السياسية وتدعيمها إذا ما توطدت ، ولذلك فإنه من المعروف انه في اوقات الحرب والمجاعة تتفاقم الازمة اقتصادية ،هذا اذا لم تتم التضحية بها كلية بجانب ان هنالك مناطق واسعة لن تتم فيها التنمية المطلوبة حتى بالنسبة للبنىات الاساسية اللازمة لكل منطقة .

و- تسييس الخدمة المدنية :

عرفت الخدمة المدنية قبيل الاستقلال بأنها اميز من رصيفاتها في الدول الاخرى واستمر حالها كذلك حتى اكتوبر ١٩٦٤م عندما تم تسييسها وبدأت بعد ذلك في الانهيار ، مما يضع العمل المدني العام تحت اهواء السياسة ، وفقدت بذلك حياديتها وانتشرت الرشوة والمحسوبية والفساد الاداري بكل انواعه .

ز- استمرار النزاعات الجهوية :

استمرار الحروب الجهوية داخل السودان ادى بدوره إلى استنزاف موارد البلاد المادية والبشرية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وكانت سبباً في التغيرات السياسية التي حدثت في البلاد وأثرت بدورها على عملية التنمية المحلية .

ح- الأمية :

لا شك ان التعليم اياً كان مستواه يزيد عن وعي الناس ومعرفتهم بحقوقهم السياسية وغيرها وقد اثبتت الاحصائيات ان هنالك نسبة ٥٠,٧% وهي تعتبر نسبة كبيرة من السكان اميون وهذا عائق كبير للتنمية .

■ **كيفية معالجة التنمية المحلية الشاملة في السودان :**

من أهم العوامل التي تقود إلى تحقيق التنمية والمساواة ومناهضة الفقر واستدامة الاستقرار والسلام تتمثل في الآتي :

١- تخصيص المتاح من الموارد المالية والموارد البشرية المناسبة لمصلحة المناطق والقطاعات التي تهمل الطبقات الفقيرة والمهمشة حيثما وجدت .

٢- الاهتمام بالزراعة وذلك لعدم قدرة الدولة في تحقيق إنتاج زراعي بتكلفة مالية تتناسب مع التكلفة العالمية ، وهنا لا بد ان تشمل السياسات تخصيص الأراضي وحقوق ملكيتها

وسهولة الحصول على التمويل وتوفير البذور المحسنة ومخصبات التربة وتوفير التكنولوجيا المناسبة ووسائل الري الحديثة والمرشدة إن مثل هذا التركيز على هذا القطاع سيزيد إنتاجية الزراعة عدة مرات ويوفر العمل لمئات الألوف ويحول الزراعة من مجرد زراعة معيشية لا تتخطى مجرد تحقيق الاكتفاء الذاتي إلى زراعة تجارية تسهم في دعم الصادرات وتوفير المدخلات لبعض الصناعات التحويلية في المدن المجاورة وبذلك تخلق فرص عمل إضافية في قطاعات أخرى وبذلك يمكن التمكن من تقليص البطالة وتشغيل أعداد كبيرة من النازحين واللاجئين .

٣- وبالمثل لا بد من إعطاء أولوية مماثلة لقطاع الثروة الحيوانية بحيث يزيد إنتاجها بصورة كبيرة ومستدامة ويستدعي ذلك الاهتمام بالمراعي وإرشاد الرعاة وبخاصة فيما يتعلق بصحة الحيوان والعناية به فضلاً عن القيام بحملات فعالة لمكافحة جميع امراض الحيوان وتحسين النسل .

٤- ويمكننا القول بصفة عامة ان تكاليف التنمية الريفية المتكاملة مهما كانت باهظة التكاليف فإن عوائدها الاقتصادية وأكثر من ذلك عوائدها الاجتماعية ستكون اكبر من أي استثمار في الزراعة المرورية أو تطوير صناعة المدن حيث انها ستحقق الاستقرار والسلام وتوقف نزيف الهجرة وبذلك توفر قدراً كبيراً من الأموال كان ومازال ينفق على قوات الأمن والجيش لاحتواء الصراعات والنزاعات التي نشأت أو قد تنشأ لاحقاً في هذه الأقاليم .

٥- ولا يعني التركيز على الزراعة والثروة الحيوانية إهمال الصناعة ونحن نعني هنا الصناعات التي تساهم في تحديث الريف ومحاربة الفقر من خلال خلق فرص عمل منتجة ومدرة للدخول لعدد كبير من سكان الريف والمدن الصغيرة وهذا يستدعي الاهتمام وتحفيز الصناعات التي تكون لها روابط قوية مع الموارد المحلية وهذا يعني تشجيع وتسهيل قيام الصناعات التي تعتمد على الزراعة ومنها الصناعات الغذائية والصناعات الجلدية وغيرها من الصناعات التي تركز في معظم مدخلاتها على الموارد المادية والبشرية المحلية . ومن الواضح ان مثل هذا التوجه سيخلق نمواً اقتصادياً ويخلق فرصاً متزايدة للعمل ويولد دخولاً مجزية بصورة مباشرة أو غير مباشرة لعدد كبير من العاملين بمن فيهم الفقراء والمعوزين وتساعد باسهام كبير في عملية التنمية .

٦- يعتبر التعليم في طليعة اولويات التنمية وبدون ذلك يصعب تحقيق التنمية والتقدم غير ان هذا الاهتمام وبخاصة بالنسبة للمستويات العليا من التعليم لا يعني التوسع الكمي لتخريج اعداد متزايدة من الشباب الذين يفتقرون إلى الاعداد بدرجة كافية تمكنهم من مقابلة احتياجات العمل .

وبالنسبة للتعليم الأساسي الذي هو الأساس الذي سيرتكز عليه التعليم الثانوي والجامعي لابد ان يوفر لجميع الأطفال في سن التعليم (٦ - ١٤ سنة) وفي جميع المناطق كما يتعين ان يكون مجانياً واجبارياً مع تفاعلي أو تقليل التلقين النظري وعدم التركيز فقط على الفهم والتعلم بل لا بد من الاهتمام بالتفكير المستقل وتطوير ملكة الخيال مع التطبيق العملي مع تنويع المقررات بحيث تكون متوافقة ومتجاوبة مع البيئة الريفية المستقرة أو الريفية المتنقلة أو الحضرية .

وباختصار شديد لابد من التأكد انه من غير إصلاح أساس التعليم لا يمكن ان يصلح ما بعده من تعليم بالصورة المرغوبة ولا يمكن تطوير احتياجات العمل الراهنة والمستقبلية في الزراعة والصناعة والصحة والمياه والكهرباء والنقل والبناء والتشييد بل حتى في قطاع الخدمات الشخصية ، ولابد من إعطاء الأولوية التالية للتدريب المهني والتعليم الفني ويتضمن ذلك المدارس الحرفية والصحية والزراعية والصناعية والتجارية مع تفاوت في سنوات الدراسة وشروط الشهادة مع التركيز على التدريب العملي حيث يعاني سوق العمل الآن من عجز مغل في مهن التمريض والمهن الفنية الأخرى من كافة المستويات من حيث الكم والنوع.

٧- إن مجرد الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وبناء القدرات لن يكون كافياً لتحقيق تنمية متوازنة تزيل الإحساس بالتهميش الذي تعانيه بعض المناطق إذا تركزت الموارد البشرية المدربة والكفؤة في المدن الرئيسية . وهنا علينا توقع اتساع الفجوة بين المناطق وبل تزايد خطر النزاعات الإقليمية مجدداً . ومن هنا يتعين تحفيز العمالة الكفؤة للعمل في الأقاليم مع تحويل السلطات والالتزامات بصورة اكبر للولايات مع العمل بجدية على إزالة كل المعوقات المالية والمادية والبشرية والمؤسسية في جميع الأقاليم حتى يمكن تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية بكفاءة واقتدار وبالسرعة اللازمة وفقاً لخطط مفصلة ومحددة بصورة واضحة

بما في ذلك خطط تهدف إلى تطوير المؤسسات وتنمية القدرات على جميع المستويات المحلية وهنا لا بد من إشراك المواطنين في وضع الأولويات والعمل على ضمان تنفيذها وتقويمها .

٨- ولا تعتبر مسألة المشاركة مجرد مسألة عابرة بل تعتبر قضية محورية في تحقيق التنمية المحلية والشاملة وتضييق التفاوت بين المناطق والأسر والأفراد ففي ترسيخ وتعزيز المشاركة يمكن تعبئة جميع الطاقات البشرية على اختلاف أنواعها وأشكالها للمساهمة في تحقيق مشروعات التنمية سواء كان ذلك بالعمل أو بالمال العيني أو النقدي أو حتى من خلال الدعم المعنوي من قبل الزعماء والمشايخ والقادة المحليين غير إن المشاركة قد لا تكون فعالة إلا إذا توفر مناخ ملائم يرتبط بتوفر الحريات وحق الاختيار وتوفر الديمقراطية وتعزيز اللامركزية على جميع المستويات ويتطلب ذلك توسيع حوار المواطنين في المجتمعات المحلية مع المسؤولين ومتخذي القرارات على المستوى الرسمي كما مع منظمات المجتمع المدني وبخاصة منها ذات الخبرة في العمل الطوعي في المجتمعات المحلية .

٩- إن تحقيق التنمية المحلية الشاملة يتطلب قدراً أكبر من الشفافية وعلانية القرارات من قبل المسؤولين بل يتطلب المشاركة حتى في اتخاذ القرارات .

١٠- إن تحقيق التنمية المحلية الشاملة يتطلب وجود نظام عدلي كفاء ونزيه وعادل يمكن الاعتماد عليه والوثوق به الأمر الذي يتطلب اصلاح النظام العدلي ودعمه حتى يؤدي دوره بفعالية في تسوية النزاعات ليس فقط بين الافراد بل ايضاً بينهم وبين السلطات الحاكمة .

خلاصة القول هو ضرورة مراجعة النظام العدلي حتى يكون اداة فعالة ومنصفة لتحقيق العدالة والفرص المتكافئة امام جميع المواطنين قويهم وضعيفهم .

١١- إن التنمية المحلية الشاملة والسلام والاستقرار الاجتماعي في مختلف اجزاء القطر لن تتحقق الا اذا ارتكزت على قيم الحرية والمساواة والعدالة والعقلانية فنترسخ هذه القيم الاساسية كلها يمكن التقدم المنتظم السريع في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية والروحية .

١٢- الاستفادة من العائدات البترولية في تنمية المجالات الزراعية والصناعية مع خلق التوازن التنموي بين كافة المجتمعات المحلية.

■ دولة الكويت نموذجاً :

■ مقدمة :

نهجت بلدان كثيرة في انحاء العالم العربي اساليب تخطيطية نحو التنمية يستوجب الامر النظر الي خلق نماذج جديدة للتطور يمكن ممارستها في المجتمعات الجديدة لكي تنعكس اثارها الايجابية علي مسار التطور الاجتماعي و التنمية للمجتمع العربي المعاصر ، و سوف نستعرض دولة الكويت نموذجاً لذلك :

تبلغ المساحة السطحية للكويت ١٧٨١٨ كم^٢ وتبلغ أطول مسافة بين حدود البلد الشمالي والجنوبي ٢٠٠ كم ، على حين تبلغ أطول مسافة بين الحدود الشرقية والغربية ١٧٠ كم . وقد قدر عدد سكان الكويت في عام ١٩٩٧م بنحو ١,٨ مليون نسمة ، ٤١ % منهم مواطنون كويتيون .

انتقل مجتمع الكويت - منذ اكثر من ربع قرن مضي و بعد تدفق الثروة البترولية الي مجتمع مستحدث ، حيث بدأ تنشط فيه جميع اوجه الخدمات في مجالات التعليم و الصحة و الاقتصاد و غيرها . و بالرغم من صغر المجتمع ، الا ان سكانه يختلفون من حيث اعمالهم و نشاطهم الاقتصادي .

فالبيئات في المجتمع الكويتي تنقسم الي ثلاثة بيئات ، لكل منها انشطتها المتباينة و هذه البيئات هي البيئة الساحلية التي تعيش علي الصيد من البحر ، والبيئة البدوية التي تزاوّل اعمال الرعي و الزراعة و التجارة ، و البيئة الصناعية التي تتمثل في مدينة الاحمدي و المناطق الصناعية الاخرى .

و يمكن القول ان الاتجاه نحو الصناعة في الكويت ، و بخاصة الصناعات البتروكيماوية ، اثر تائيراً كبيراً علي الزراعة ، بالاضافة الي ضعف امكاناتها المتمثلة في ندرة المياه و التربة الصالحة ، مما سبب صعوبة امام التوسع الزراعي الا في حدود ضيقة جداً .

و من ثم اهتمت الحكومة باقامة بعض المشروعات لزيادة الاراضي كمشروع (اسالة مياه شط العرب) للاستفادة منها في تنفيذ مشروع زيادة الرقعة الزراعية بالبلاد ، و ذلك بالاضافة الي مشروعات اخري لحفر الابار الارتوازية العميقة في مناطق متعددة .

و قد نتج عن هذه المشروعات زراعة ما يقارب من ٣٦٠٠ هكتاراً من الاراضي ، و ادخال نظام الزراعة المخططة - جنباً الي جنب مع تربية الحيوان و ذلك بهدف الاستهلاك المحلي .

الواقع السكاني والاقتصادي :

للواقع السكاني والاقتصادي تأثير بالغ على الخطط القطاعية والتنمية وحيث ان لكل بيئة ظروفها ومعطياتها التي تميزها عن غيرها فإنها ايضاً تواجه عدداً من المحددات أو الصعوبات عند إعداد الخطط والتحرك نحو المستقبل المليء بالمتغيرات والتوقعات فالاقتصاد مثلاً عنصر حاسم لكل عمل تخطيطي كما ان التخطيط عامل مؤثر في الاقتصاد والعلاقة بين الطرفين أشبه بدائرة يغذي ويؤثر كل طرف في الطرف الآخر فالخطط توضع من اجل التنمية الاقتصادية وفي الوقت نفسه ليس بمقدور الخطط ان تتجح بدون موارد مالية كافية تحقق قدراً من الكفاءة الداخلية لمنظومة التخطيط ذاته والمخطط لا يوضع خطه إلا بعد دراسة الواقع البيئي من مختلف جوانبه وخصائصه واتجاهاته على خط التحرك من الحاضر نحو المستقبل . ولو نظرنا في واقع البيئة الكويتية كنموذج لبيان العلاقة بين الخطط لوجدنا ان الواقع السكاني والجغرافي والاقتصادي عوامل مهمة ومؤثرة ، خصوصاً ان الكويت دولة صغيرة من حيث الجغرافية والسكان ويعتمد اقتصاده على مورد واحد هو النفط والغاز الطبيعي الذي يشكل عصب الحياة .

ومن المعروف ان النفط مورد ناضب إذا استمر إنتاجه وتسويقه وفق الاستهلاكات ومعدلات الإنتاج العالمية لذلك لا يمكن الاعتماد عليه لوحده اقتصادياً ولفترات زمنية ممتدة بل من غير المعقول حساب قدر ولو معين من ثبات أو توازن في الإيرادات العامة للدولة إذا ما استمر الاتكال على النفط كلياً فنضوب النفط يعني تدهور الاقتصاد الذي يعتمد عليه كلياً ثم التداعيات الاجتماعية والسياسية المعروفة مالم تستثمر الحالة بشكل يجعل الاقتصاد معتمداً على موارد أخرى ، الكثير من الدراسات تؤكد ان النمو في الإنفاق العام وبالتالي تزايد الأعباء المالية للدولة امام تراجع أسعار السوق العالمية للنفط منذ بداية الثمانينات كانت له تأثيرات سلبية على الميزانية العامة للدولة وبالتحديد منذ السنة المالية (١٩٨٢/٨١ م) شهدت

الكويت عجزاً ارتفع عاماً بعد آخر ويلاحظ ذلك في ان قيمة العجز في السنة المالية (١٩٨٩/٨٨ م) كانت (٨٦٧,٦) مليون دينار ثم ارتفع العجز إلى (١٣١٨,٦) مليون دينار في عام (١٩٩٠/٨٩ م) ولقد زاد من تدهور الوضع الاقتصادي عاملان أساسيان هما الغزو العراقي وتداعياته المختلفة على كل الجبهات ثم إشاعة النمط الاستهلاكي للفرد بمعدلات لم تختلف عما كانت عليه في مرحلة ما قبل الغزو وهذا إذا لم تكن قد زادت نتيجة جملة من الأسباب منها افرازات الغزو ذاته والتي تتمثل في اللامبالاة والاستحواذ والخوف والقلق من المستقبل وغيرها . ومواجهة الوضعية الاقتصادية المخيفة فقد سارعت الحكومة في اعادة بناء الدولة متحملة معاناة أخرى اقتصادية وأمنية واجتماعية جراء مدمره العدوان العراقي وفي نفس الوقت داعية المواطنين لشد البطون ولتحمل مسؤولياتهم تجاه اتخاذ الحكومة لعدد من الإجراءات الحازمة تتطلب التعاون الشعبي وضرورة تفعيل الدور الجماهيري في اعادة الاعمار والاستقرار والمحافظة على الموارد .

ومن الإجراءات الضرورية اعادة توجيه الإنفاق العام بتعديل التركيبة السكانية وتنمية الموارد البشرية الوطنية ، ورفع كفاءة الإدارة وتنويع القاعدة الإنتاجية ، ومساهمة القطاع الخاص وربط الأجر . بالإنتاجية وإعادة النظر في نظم العمل وسياسة التوظيف وغيرها ، ويلاحظ في الخطة الإنمائية للدولة (١٩٨٦/٨٥ - ٢٠٠٠/٩٩ م) التركيز على تنمية الموارد البشرية مقابل ماتظهرها من توجهات أخرى . وهذا إدراك طبيعي في تأكيد الاتجاه العام الذي يضع الإنسان فيما اكتسبه من علم ومهارة أساس كل تنمية اقتصادية واجتماعية وأمنية . وهي حقيقة ليست جديدة في ان التعليم بما يضمن من خطط وتدابير مستقبلية هو في الواقع صمام امني للتنمية الشاملة ، لذلك فإن الأنظار خاصة بعد الغزو العراقي ومعاناة الناس جراء هذا الغزو أصبحت في اتجاه النظام التعليمي وانصبت عليه في ان يتحمل كامل أعباء البناء الانساني ، وعليه ان يراجع حساباته واساليبه وخططه المستقبلية تحقيقاً لهذا الهدف .

إن التخطيط التربوي بما يحمله من مفاهيم وتوجهات أصبح فعلاً حجر الزاوية في التنمية البشرية والعامه للدولة وهذا يتطلب العمل دائماً على رفع مستوى الكفاءة الداخلية لنظام التعليم ومعالجة العوامل الخارجية المؤثرة سلباً على النظام التعليمي لكن يجب أيضاً ألا

نغفل مشكلة أخرى خارجة عن نطاق المنظومة التربوية لكنها مؤثرة فيه وضاعطة على حركته الطبيعية وهي العوامل المجتمعية التي لا سلطان للتربية عليها مثل التركيبة السكانية والظواهر الاجتماعية الغريبة ومحدودية الإنفاق على التعليم والتي جميعها تؤثر تأثيراً بالغاً على التنمية البشرية .

ومن العوامل الخارجية المؤثرة على التنمية الواقع السكاني للكويت والذي يتبين منه انه واقع فريد ومختلف ليس له نظير في الأوضاع الدولية الأخرى . فلقد بلغ عدد الكويتيين في ديسمبر ١٩٩٤م حوالي (٦١٨,٥) ألف نسمة يمثلون ما نسبته (٣٧,٢) من مجموع السكان ، وحسب معدلات النمو الطبيعي (٣,٢) سنوياً فقد بلغ عدد السكان حوالي (٨٠٣,٢) ألف نسمة في العام ٢٠٠٠م هذا المتغير السكاني ليس له نمط ثابت يمكن الاعتماد عليه في إعداد الخطط ، لذلك فهو يشكل معضلة كبيرة للمخططين انه ملحوظ في التركيبة السكانية عند المقارنة بين موقع الكويتيين تؤكد إحصائيات ودراسات أجهزة التخطيط في الدولة عام (١٩٩٥/٩٤م) عندما وصلت نسبة الوافدين (٦٢,٨) والتي تمثل حوالي (١١٤٨٥٣٥) نسمة هذا الواقع السكاني الغريب حيث نجد المواطنين أقلية في بلدهم لها بطبيعة الحال انعكاسات سيئة على خطط التنمية في البلاد بل من الصعوبة ان تأتي الخطط واقعية قادرة على احداث إسقاط وتوقعات سواء كانت كمية ام كيفية للتنمية المستقبلية ، فلا غرابة ان تكون الحالة الراهنة للوضع السكانية ظاهرة معقدة ومربكة حيث تستهلك معظم موارده على الوافدين الذين يشكلون غالبية عظمى محدثاً حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني . ولقد وجد ان الدولة التي تعتمد على مواطنيها بحيث لا يزيد عدد الوافدين فيها عن (١٠-١٥%) من جملة السكان هي الدولة التي يمكنها ان تحقق استثمارات بشرية داعمة للتنمية الشاملة من خلال التعليم .

المحور الرابع : الخاتمة و التوصيات

▪ رؤى مستقبلية :

▪ مقدمة

إن استقرار الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في دول كثيرة تشير إلى انبثاق عدد من التحولات تأخذ منحى التدايعات التي تشكل مخاوف للناس ليس في حاضرها فقط وإنما للمستقبل أيضاً . وللاحتياط من هذه التدايعات لابد من تحديد القضايا الكبرى التي لها صلة مباشرة بحياة الأفراد مستقبلاً والتي تتطلب استراتيجيات تنفيذية وعلاجية في ظل الثورة التكنولوجية . ولأهمية هذه القضايا ودور الدراسات المستقبلية فيها نتيجة ما تعكسها من تغييرات هائلة في حياة المجتمعات بعامة فإننا سنتناولها بشيء من التفصيل .

١/ الثورة المعلوماتية :

يشهد عصر ما بعد الصناعة أو عصر المعلوماتية أن المجتمعات قاطبة وخصوصاً دول العالم المتقدمة تبدي تسابقاً واضحاً على البحث والاختراع باستخدام العقول الالكترونية .

هذه العقول ستزيد من المعرفة كماً وكيفاً وستعزز القدرات الانسانية وتفسح المجال بشكل لم يسبق له مثيل في معالجة العلم والتقنية للمشكلات الأساسية للمجتمع . ويتوقع الكثيرون ان الالفية الثالثة ستشهد تحولات علمية وتقنية ومعلوماتية تفوق قدرة الإنسان على السيطرة عليها نتيجة ماتحدثه من تغييرات اجتماعية جوهرية مما قد يؤدي إلى مشكلات اجتماعية وبالذات المساس بالقيم والأعراف والمعتقدات وعلى العموم فإن ما يعنينا في هذا الأمر هو ان العصر الجديد لن يكون جديداً إلا بما يحدثه من تغييرات هائلة يجب ان يستعد لها البشر بالتخطيط لها . فالمعلومات ستصل إلى كل الناس في كل مكان من خلال شبكات الاتصالات والفضائيات وغيرها ، ولم تعد المدرسة مصدراً شاملاً ووحيداً لما يجب أن يتعلمه الطالب . كما لم تعد المفاهيم التقليدية غير المتطورة التي تقدمها المدارس لطلابها نافعة ومقبولة أمام

ما يحصل عليه الطالب في منزله وبيئته من معلومات تصل إليه عبر الكمبيوتر الذي يستخدمه ، وهي أحدث المعلومات وأجودها .

٢ / التكتلات الإقليمية والعالمية :

بدأت في نهاية الثمانينيات خطوات الاتفاق على انشاء تجمعات إقليمية أخذت أنماطا مختلفة قوامها المحاور العسكرية والاقتصادية . فبظهور الاتحاد الأوروبي الذي يضم كتلة سكانية تفوق في الحجم كلاً من أمريكا وروسيا واليابان ولها إنتاج قومي هائل فتح المجال بعد التجربة لظهور تكتلات أخرى في أماكن مختلفة من العالم . ففي آسيا ظهر تجمع النمر الآسيوية الجديدة التي تضم كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة وماليزيا وتايلاند كما برزت تجمعات في بعض دول أمريكا اللاتينية . وفي المنطقة العربية انشأ مجلس التعاون الخليجي . هذه التجمعات وغيرها تمثل اتجاهاً عالمياً يتوقع ان يزداد عددياً نتيجة حاجة الدول إلى حماية مكتسباتها الاقتصادية والسياسية ودرءاً للمخاطر المتوقعة مستقبلاً فالتكتلات تعني تحقيق الأمن القومي والإقليمي ، وأيضاً الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

معظم الدراسات المستقبلية تبين ان موجة التكتلات الإقليمية ستنتسح مستقبلاً بخاصة بين الدول الضعيفة اقتصادياً وعسكرياً وأمنياً . وما يجعل هذه التكتلات محور اهتمامات الدول الساعية لها .

٣ / إعادة هيكلة الشرق الأوسط في ظل مكافحة الإرهاب (اعادة صياغة الأنظمة على النسق الأمريكي) :

الأمن السياسي :

إن الأمن السياسي لايعني مجرد الشعور بانعدام الخوف والقلق من الاخطار الخارجية التي تهدد الأمن القومي كعدوان خارجي من دولة مجاورة لدولة أخرى مسالمة باستخدام القوة العسكرية ، إنما الأمن السياسي مفهوم واسع يدخل فيه كل العناصر الداخلية في زعزعة

الاستقرار . فقد يأتي التهديد من مصادر خارجية ، وأيضاً من مصادر داخلية نابغة من التكوين السياسي أو الاجتماعي للدولة أو من هذه التكوينات مجتمعة .

وكثيرون لا ينتبهون ان الأمن القومي مرتبط أيضاً بعناصر الفقر والأمية وعدم المساواة ، والتطرف ، وضياع الموارد الطبيعية ، وانتشار القلق والعنف وأمور أخرى . مما يعني ان الأمن السياسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية وانه لابد من ضمان الحد الأدنى من هذه التنمية لكي يصبح المجتمع في حالة أمنية مستقرة .

وفي الأمن السياسي تبرز أيضاً ظاهرة جديدة لها تأثير بالغ على الأمن القومي لابد ان تؤخذ في الحسبان ألا وهي إعادة هيكلة الشرق الأوسط في ظل مكافحة الإرهاب وإعادة صياغة الأنظمة على النسق الأمريكي ستتسع مستقبلاً ، ويجعل هذا محور اهتمامات الدول الساعية لها لتنفيذ وتحقيق اغراضها وذلك بالتأكيد سوف يضر بعملية التنمية المحلية في المستقبل .

٤ / القيم :

إن المناهج التعليمية على وجه الخصوص لابد ان تتعامل مع منظومة القيم في إطار المستقبل وليس الحاضر فقط . فالاتجاهات الحالية التي تعكس الأنماط السلوكية للشباب تظهر العديد من الاختلالات القيمة التي تستدعي معالجتها ، فلا بد من تقدير دور الأحلاف والقيم الروحية في حياة الإنسان ولاشك ان التعاليم السمحة للدين الإسلامي تلعب دوراً بارزاً في تكوين الشخصية السوية ذات الصفات الحميدة من خلق وشخصية قوية واحترام ومحبة وتسامح وتعاون مع الآخرين .

٥ / عالم الديمقراطية :

إن المستقبل سيكون اكثر ديمقراطية وانفتاحاً ، وما نراه من تسابق دولي نحو إدخال المفاهيم الديمقراطية في حياة الناس ومطالبتهم بها دليل قاطع على أن النظم الدكتاتورية لن تكون لها وجود في عالم يسوده التنافس على الإنجاز والتعاون والسعي نحو الرفاء .

التوصيات

ان ختام هذه الورقة يستدعي استخلاص بعض التوصيات والتي يمكن ان تعين على تقارب وربما تطابق وجهات النظر في كيفية معالجة تحديات التنمية في العالم العربي اخذين في الإعتبار الأطر والمفاهيم والموجهات التي تم استعراضها وتتمثل هذه التوصيات في الآتي:

- ١/ الاستفادة من الثروة والموارد الطبيعية والبشرية وروح العمل والإنتاج .
- ٢/ التمتع بالحقوق والعدل رغم التنوع الايدولوجي (الديني - الانتشار النوعي) .
- ٣/ المشاركة الحقيقية في السلطة واتخاذ القرار (كل المستويات) .
- ٤/ تعزيز الوحدة الوطنية وادماج مؤشراتنا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- ٥/ تسهيل التجمعات والتكوينات المجتمعية لصالح تنمية المرأة .
- ٦/ ضرورة تناغم السياسات الكلية والقطاعية لمكافحة الفقر .
- ٧/ تبني تنمية متمحورة حول الذات لمواجهة النهب الاستعماري والاستغلال التي تتعرض له الدول النامية من قبل الدول المتقدمة ومن خلال التبادل التجاري الدولي غير المتكافئ .
- ٨/ الاستغلال الامثل للموارد العربية على مستوى الوطن العربي .
- ٩/ معالجة العجز في الميزان التجاري العربي.
- ١٠/ تأسيس مؤسسات مالية عربية على نحو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
- ١١/ تأسيس سوق عربية مشتركة حقيقية على ارض الواقع.
- ١٢/ توسيع دائرة العلاقات التجارية بين العرب .
- ١٣/ تطبيق العولمة الإسلامية بالتعاون بين الدول العربية لمجابهة العولمة الدولية .

قائمة المراجع :

أولاً : المراجع باللغة العربية :

- ١/ بهاء الدين مكاوي محمد ، تسوية النزاعات في السودان (نيفاشا نموذجاً) ، مركز الراصد للدراسات ، نوفمبر ٢٠٠٦م
- ٢/ نيفين عبد المنعم مسعد ، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي ، مركز البحوث والدراسات السياسية (جامعة القاهرة) ، القاهرة ١٩٨٨م
- ٣/ عبد الغفار محمد احمد ، السودان بين العروبة والإفريقية ، مركز البحوث العربية القاهرة ، الطبيعة الثانية ١٩٩٥م
- ٤/ حامد عمار ، التنمية البشرية في الوطن العربي (المفاهيم - المؤشرات - الأوضاع)
- ٥/ يعقوب احمد الشراح : التربية وأزمة التنمية البشرية ، مكتبة التربية العربي لدول الخليج (الرياض) ٢٠٠٢م
- ٦/ إبراهيم العيسوي التنمية المفهوم والمؤشرات (دراسة منشورة في كتاب الاتجاهات الحديثة في تخطيط التعليم والقوى العاملة في الأقطار العربية) الجزء الأول المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ١٩٩٤م .
- ٧/ عبد الخالق عبد الله : العولمة ، جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها (مقال منشور في مجلة عالم الفكر) ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الثاني ، الكويت ، أكتوبر / ديسمبر ١٩٩٩م .
- ٨/ د. عبد الهادي الجوهري ، دراسات في التنمية الاجتماعية مدخل اسلامي ، مكتبة نهضة الشرق ، جامعة ، ١٩٨٢م .
- ٩/ جلال مدبولي ، المجتمعات الريفية المستحدثة تخطيطها و تنميتها ، الطبعة الاولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٩م .

١٠ / محمد الجوهري ، علم الاجتماع و قضايا التنمية في العالم الثالث ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، ١٩٨٥ م .

ثانياً : المراجع باللغة الإنجليزية :

1/ Argpo Hordes (Editors) the cultural dimensions of global change unesco pub .Paris 1996 .

2 / Freeman .john quality basic education the development of competence .Unesco .Paris.1992

3 / Thomas R.M Human development cultural .Religious concepts.

Elsevier sci .LTD.USA 1998 .

ثالثاً : مواقع علي شبكة الانترنت :

١- www.diwanalarab.com

٢- www.aljazeera.net

٣- www.palmarket.com

٤- www.arabenvironment.net

٥- www.islamonline.net

٦- www.egyptiangreens.com